مجلة المرابط

العدد : ١٩٠ الموافق في محرم ١٤١٨ هجري ٦ / ١٩٩٧ ميلادي

عنوان المقال : اتركوا الحوار بالخناجر !	بقلم : مدير التحرير

يمر العالم الإسلامي ، منذ سنوات ، بمرحلة حوار داخلي فرض على قواه الفاعلة - صغيرها وكبيرها - اللجوء إلى وقفة تأمل ومراجعة تهدف إلى استيعاب المتغيرات المحلية ، والإقليمية ، والعالمية ، رغبة في امتلاك رؤية مستقبلية تساعد تللك القوى على ترتيب أوراقها دفعاً لمفاسد وجلباً لمصالح.

وتشمل هذه المراجعة التيار الإسلامي والتيار العلماني ، ويستوي في ذلك الأحزاب والجماعات التي تتحرك على المسرح السياسي ، وتلك التي تؤثر الابتعاد عن الأضواء. ولا نبالغ إذا قلنا : إن هذه المراجعة لم تدع صاحب فكر وفاعلية بعيداً عن نقد الذات ونقد الآخرين.

ولا نستطيع - في هذه العجالة - حصر ألوان الحوارات التي تجاوزت ألوان الطيف ، وسنحاول تركيز الكلام على قضايا عملية تصلح أمثلة لأبرز أنواع الحوار في هذه المرحلة.

١. **تركيا :** ونود أن نشير في هذا القطر المحوري إلى مسألتين ؛ إحداهما لها ارتباط بأقطار إسلامية أخرى :

المسألة الأولى : إذا نظرنا إلى الساحة السياسية التركية فإننا نجد أن فصائل التيار الإسلامي ليست متفقة على صورة العلاقة مع القوى غير الإسلامية ، ونجد أن التيار العلماني مختلف أيضاً حول علاقته بالتيار الإسلامي ، ففي داخل التيارين خلافات فكرية ومصلحية تدفع الجميع إلى حوارات مباشرة وغير مباشرة ، وتكون أحياناً هادئة ، ويغلب عليها التشنج والانفعال.

ونرى أيضاً أن العمل السياسي التركي يمتاز باعتراف جميع الفرقاء بالدستور والقانون ، ومع ذلك فإن محاولات تفكيك الائتلاف الحاكم لم تتوقف ، ولم تبق المحاولات محصورة في نطاق الكيد الحزبي ، بل دخلت المؤسسة العسكرية وأطراف في المؤسسة الدستورية المعركة ؛ فدعا الجيش جهاراً نهاراً إلى تقليم أظافر الإسلاميين ، ورفعت جهات دستورية صوتها بوجوب حلّ حزب الرفاه ؛ بدعوى أنه يحمل أفكاراً تناقض روح الدولة التركية الحديثة ، وكأن هؤلاء يجهلون البنية الفكرية لحزب الرفاه ، ويتجاهلون شروط اللعبة السياسية في تركيا. وقد يتطور الخلاف إلى مواجهة ساخنة تحمل دماراً كبيراً إلى هذا القطر الذي يشكل قاعدة من قواعد النهوض الإسلامي.

المسألة الثانية : وتتعلق بالأزمة الكردية التي تتحرك في أربعة أقطار « إيران - تركيا - العراق - سورية » ومما يؤسف له أن القوى المتحاورة اختارت لغة السلاح في معالجة الأزمة ، ولم يتمكن حزب الرفاه من الترويج لفكرة الحل السلمي ، وأصرت المؤسسة العسكرية على الحل الدموي المسلح ، وقامت ولا تزال بحملات تحمل الموت والدمار داخل المنطقة الكردية في تركيا وشمال العراق ، مستغلة المستنقع العراقي ، ومستفيدة من دعم دول الغرب وبخاصة أمريكا !!.

وترفض الحكومات في تركيا والعراق وإيران وسورية الاعتراف بأن السبب الحقيقي للأزمة الكردية هو الفكر القومي (العربي - الطوراني - الفارسي) الذي تُرجم في الممارسة محاربةً لكل ما يميز الأكراد ، وإبعاداً لهم عن مركز القرار بسبب كرديتهم !!.

١. **فلسطين :** كانت الانتفاضة التي انطلقت عام ١٩٨٧ مؤذنة بتبلور المقاومة الفلسطينية الساعية إلى مقاومة الاحتلال اليهودي من داخل فلسطين. فكانت هذه الظاهرة أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت أطرافاً عالمية ومحلية إلى إخراج « اتفاق أوسلو » الذي طرح معادلة جديدة فرضت على أبناء فلسطين إعادة ترتيب الأوراق ، وجعلت المقاومة الإسلامية - ممثلة في حماس والجهاد الإسلامي - في علاقة مباشرة مع سلطة الحكم الذاتي. واختار التيار الإسلامي البعد عن الصدام مع السلطة الفلسطينية مع احتفاظه بحقه المشروع في مقاومة الاحتلال اليهودي. وهنا برزت مشكلة بين الصهاينة وبين سلطة الحكم الذاتي ، وذلك حين أصر الصهاينة على القول بأن سلطة عرفات أخفقت في القضاء على « الإرهاب » !! وأنها لم تقم بواجبها. وتجد السلطة الفلسطينية نفسها في مأزق عند كل عمل جهادي مشرّف ، فتسارع إلى إدانة الأعمال الإرهابية ، وتلاحق وتسجن إسلاميين ، وهذا من شأنه تأزيم العلاقة بين الطرفين ، وماتزال المقاومة الإسلامية تقابل هذه الإجراءات والتصرفات بتفهّم لورطة منظمة التحرير الفلسطينية وصبرٍ على أذاها ، لئلا يتحول الصراع من المحتلين الصهاينة إلى مواجهة بين أبناء فلسطين... وهذا ما يراهن عليه ساسة يهود !!.

ولكن استمرار وتصعيد حملات الاعتقال والتعذيب قد يؤدي إلى ردود فعل تُستغل في اعتماد التصفية وسيلة لإنهاء المقاومة الإسلامية ، وهذا ما نخشاه ونحذر منه ، لأن الآلام والخسائر ستكون كبيرة.

٢. **الجزائر :** لم يرق للمؤسسة العسكرية أن تفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بثقة وتأييد الشعب الجزائري ، فانقض العسكر على السلطة ، وألغوا الانتخابات ، وألقوا قيادة الجبهة الإسلامية وأعوانهم في غياهب السجون ، وأصروا على فرض ما يرونه في العمل السياسي. فكان لصنيعهم هذا ردود فعل عنيفة ، وكانت المواجهة الساخنة التي تطورت لتصبح مأساة رهيبة فظيعة مروعة تقشعر عند سماع أخبارها الأبدان.

وأصرت المؤسسة العسكرية على صياغة دستور جديد ، ووضعت نظاماً للأحزاب والانتخابات ، ودعت جميع القوى السياسية إلى الالتزام بها إذا أرادت الاستمرار في العمل السياسي ، ورضخ معظم الأحزاب لما أملته السلطة العسكرية ، وستجري انتخابات تشريعية بناء على الترتيب الجديد في ١٩٩٧/٦/٥.

إن إصرار العسكر على إبعاد الإسلام من العمل السياسي ، وعلى اعتقال زعماء ورجال الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، يعني أن أسباب الأزمة ما تزال موجودة ، وهذا سيكون له انعكاساته في قابل الأيام.

وبعد : فإن الأمثلة التي ذكرناها تقول :

١- إن القوى العلمانية تصر على فرض « مرجعيتها » وترفض أن تعطي الشعوب حق تقرير دستورها واختيار من يحكمها ، من خلال صناديق الاقتراع.

صحيح أن مرجعية العلمانيين تختلف عن مرجعية الإسلاميين ، ولكن العملية السياسية تقرر أن من حق الشعب تفويض من يشاء بتغيير الدستور ، أي تحديد المرجعية ، وفي هذا يتساوى الإسلاميون وغيرهم. ولكن الحكام العلمانيين يعطون أنفسهم حق الوصاية على الشعوب ، فإذا اختارت ما لا يروق لهم ، فإنهم يتهمونها بالطفولة السياسية ويتدخلون لرد الأمور إلى ما يرونه !! ، وهذا التصرف من العلمانيين يمثل قمة الاستخفاف بالشعوب.

٢- إن العلمانيين هم الذين استخدموا - ومايزالون - القهر والتعذيب والتنكيل بالمخالفين ، وما يراه الناس من ردود فعل تصدر عن مجموعات إسلامية إنما يمثل **العنف المضاد لعنف السلطة العلمانية** ، وهذا لا يعني أننا نؤيد ردود الفعل العنيفة ، ولكننا لا نستطيع أن نغمض العيون عن أسبابها ، ونتمنى أن تتحلى تلك المجموعات بالصبر على استفزاز السلطات العلمانية الرامي إلى توريط الشباب في أعمال تعطيهم " مبررات " المصادرة والمحاصرة والضرب.

٣- إننا ندعو جميع القوى السياسية والاجتماعية والثقافية إلى التخلي عن فكرة إقصاء المخالفين ، وإلى رمي السلاح عند التحاور ، وإلى تقليم أظافر الأفكار التي يحملونها. فقد كفانا ما وقع في أمتنا من مصائب بسبب التحاور بالخناجر !!.

وإننا إذ ندعو العلمانيين إلى العدل والإنصاف في تعاملهم مع المخالفين ، فإننا نؤكد على التيار الإسلامي أن يتحلى بأخلاق الأنبياء عليهم السلام الذين قال الله تعالى في خاتمهم ﷺ { **وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين** }.